DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

الأدلة الإجمالية في النّحو العربي بين المدرستين البصرية والكوفية

د. انتصار عبدالله عبدالقادر محمد
الأستاذ المساعد في كلية التربية، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني: inti.abb@gmail.com

الملخص

لقد كان الدرس النّحوي العربي على اختلاف مناهج وأساليب مدراسه ، ممارسة علمية مفيدة في النّحو ، وقد بدأ العلماء يشيرون إشارات خافتة لنظرية الأدلة الإجمالية والفرعية ، أما فيما يتعلق بالأدلة في كتبهم وكانت فكرة الأدلة الإجمالية والفرعية في النحو العربي إحدى هذه النظريات فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتب الأصول خاصة من الإشارة لهذين المصطلحين.

إلقاء نظرة معرفية أعمق تكمل بها الباحثة، ما تود معرفته في أصل الأدلة الإجمالية ، نشأتها وأنواعها.

المقارنة بين فكر علماء البصرة وعلماء الكوفة فيما يتعلق بأدلة النّحو الإجمالية.

تبدو أهمية الموضوع واضحة في كون الأدلة الإجمالية هي المعايير التي اعتمد عليها علماء العربية في استنباط قواعدها. التي وضعها علماء النّحو.

الكشف عن علاقة النّحو العربي بالعلوم الأخرى، كعلم المنطق والفلسفة من خلال الأدلة الإجمالية.

تحريك جمود الانتاج الفكري بدراسة التراث العربي الأصيل بعد أن توقف الانتاج عند أبي البركات الأنباري في الانصاف في مسائل الخلاف.

إبراز الأدلة الإجمالية، لا سيما وقد استتبت قواعدها.

ظهر للباحثة أنّ استخدام الفريقين في تناولهم للأدلة الإجمالية واستخراجهم الشاهد من الأدلة الإجمالية في القرآن ركزوا على بيان الأدلة الإجمالية دون الآخذ في الاعتبار أن هذا الدليل ربما يكون أكثر أهمية إذا استخدم في المعنى اللغوي أو علم المعاني أو بلاغة القرآن الكريم.

ويلاحظ المطلع على هذا البحث قلة المراجع خاصة في مجال أصول النحو وفروعه وأدلته، ممّا يتطلب المزيد من البحوث والدّراسة ليسهل على الدّارسين تحليلها واستنباطها.

كما توصي الباحثة بمزيد من الاهتمام بدراسة الأدلة الإجمالية والفرعية في النّحو العربي قياسًا على الاهتمام بالأدلة الإجمالية والفرعية في الفقه الإسلامي الذي سهُل فهمه للدّارسين.

وأيضًا توصي الباحثة إلى تتبع أثر المدارس الأخرى كالمدرسة الأندلسية والمدرسة البغدادية والمدرسة الشامية والمدرسة المصرية، في استخدام الأدلة الإجمالية والأدلة الفرعية.

الكلمات المفتاحية: الأدلة الإجمالية، النّحو العربي، المدرسة البصرية، المدرسة الكوفية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

Total Evidence in Arabic Grammar between the Visual and Kufic Schools

Dr. Intisar Abdullah Abdul Qadir Muhammad
Assistant Professor, College of Education, Majmaah University, Saudi Arabia
Email: inti.app@gmail.com

ABSTRACT

The Arabic grammatical lesson, with the different curricula and methods of its schools, was a useful scientific practice in grammar, and scholars have begun to make faint references to the theory of aggregate and subsidiary evidence. The pages of the books have special origins from the reference to these two terms.

Taking a deeper epistemological look with which the researcher completes what she wants to know about the origin of the total evidence, its origin and types.

Comparison between the thought of the scholars of Basra and the scholars of Kufa with regard to the overall grammar evidence.

It seems the importance of the topic set by the grammarians.

Revealing the relationship of Arabic grammar to other sciences, logic and philosophy through knowing the reason.

Stirring the stagnation of intellectual production by studying the authentic Arab heritage after production stopped at Abu Al-Barakat Al-Anbari in fairness in matters of dispute.

Accentuate your appearance, especially since its rules have been established.

The person familiar with this research notes the lack of references, especially in the field of grammar, its branches and evidence, which requires more research and study to make it easier for scholars to analyze and elicit them.

The study researcher also recommends paying more attention to studying the social and sub-evidences in Arabic grammar and expanding the circle of deduction in it to make it easier for them to understand other sciences such as jurisprudence, rhetoric, Islamic jurisprudence and the Qur'anic rule.

Keywords: aggregate evidence, Arabic grammar, visual school, Kufic school.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

المقدّمة:

إنَّ من أجل ما قام به علماء اللغة العربية وضع قواعدها التي تعصمها من الخطأ و ترشدها إلى الصواب، عن طريق نظريات علمية من أجل صوغ مادة النّحو العربي.

و هدفنا الأول من ذلك هو تقديم مجموعة من القواعد و القوانين التي تنحو بالمتعلم نحو الصواب في الأداء اللغوي، صفة عامَّة، والتركيب النّحوي بصفة خاصة.

لقد كان الدرس النّحوي العربي على اختلاف مناهج وأساليب مدراسه ، ممارسة علمية مفيدة في النّحو ، وقد بدأ العلماء يشيرون إشارات خافتة لنظرية الأدلة الإجمالية والفرعية ، أما فيما يتعلق بالأدلة في كتبهم وكانت فكرة الأدلة الإجمالية والفرعية في النحو العربي إحدى هذه النظريات فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتب الأصول خاصة من الإشارة لهذين المصطلحين .

ولا يغيب عن البال أن الحديث عن المدرسة البصرية هو الحديث عن النحو العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر فلا شك أن النحو نشأ بصريا و هذا لا جدال فيه ، وهذا لا يقلل من مجهودات الكوفيين في هذا الجانب أيضاً .

وموضوع بحثنا هو الأدلة الإجمالية بين البصريين والكوفيين قد طرح إشكالية و تتمثل في: هل هناك فعلا أدلة إجمالية وأخرى فرعية في النّحو العربي ؟

أم هي مجرد ممارسات من خلال حضور مبدئي لها في أذهان النّحاة.

وهذا ما ستبينه الباحثة من خلال تفكيك متن القواعد والأسس والتي بنت عليها كلٍ من المدرستين ترجيحاتها لتقعيد القاعدة النحوية.

أسباب اختيار الموضوع:

1/ المقارنة بين فكر علماء البصرة وعلماء الكوفة فيما يتعلق بأدلة النّحو الإجمالية.

2/ إلقاء نظرة معرفية أعمق تكمل بها الباحثة ، ما تود معرفته في أصل الأدلة الإجمالية ،نشأتها وأنواعها.

3/ لفت انتباه الباحثين والدارسين بتناول أدلة النّحو الإجمالية والفرعية.

أهمية الموضوع:

1/ تبدو أهمية الموضوع واضحة في كون الأدلة الإجمالية هي المعاير التي اعتمد عليها علماء العربية في استنباط قواعدها. التي وضعها علماء النّحو.

2/ الكشف عن علاقة النّحو العربي بالعلوم الأخرى، كعلم المنطق والفلسفة من خلال الأدلة الإجمالية.

3/ تتمثل أهمية الأدلة الإجمالية في ضبط معايير قواعد اللغة العربية بصفة عامة، واستنباط القواعد النّحوية على وجه أخص.

أهداف البحث:

1/ تحريك جمود الانتاج الفكري بدراسة التراث العربي الأصيل بعد أن توقف الانتاج عند أبي البركات الأنباري في الانصاف في مسائل الخلاف.

2/ إبراز الأدلة الإجمالية، لا سيما وقد استتبت قواعدها.

3/ يقدم البحث رؤية من خلالها تقليل دائرة الخلاف بين البصريين والكوفيين في أدلة النحو الإجمالية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في كون الأدلة الإجمالية والقضايا التي شجر فيها الخلاف بين النّحاة البصريين والكوفيين فكل مدرسة لها أدلة خاصة، وذلك قياسًا على ما جرى على المذاهب الأربعة في الفقه الإسلامي، وكذا الحال في المدارس النّحوية، حيث اتخذت كل مدرسة قواعد وأدلة خاصة بها ممّا أدى إلى إهدار ثروة هائلة من التراث العربي الأصيل.

المنهج:

سيكون المنهج في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

المبحث الأوَّل
مفهوم الأدلة الإجمالية بين المدرستين

الأدلة: جمع دليل وهو ما يستدل به على صحة مدلوله [1].وأضيفت إلى النّحو لتوضيح المجال المختص به، ويقصد بـ"الإجمالية" أنها أدلة منطبقة على فروع متفرقات ولا تخصّ فرعاً بعينه؛ لأنّ الإجمال إيراد الكلام على وجه يحتمل أموراً متعددة [2]، وقال ابن منظور ؛فالإجمال تجريد للطرق العامة أخذاً من قول العرب: أجمل الشيء أي جمعه عن تفرق[3].

واختلف علماء أصول النحو في أدلة النحو الإجمالية، فعد ابن جنيّ الأدلة الإجمالية أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، والاستحسان. وقال ابن الأنباري من الكوفيين: " أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال"[4].

ونقل السيوطي: "أدلة النحو الغالبة أربعة هي: السماع ، والقياس ، والإجماع واستصحاب الحال وأما ابن جنيّ فقال في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال. فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم.

أما الاستحسان فذكره ابن جنيّ ولكنه استضعفه في موضع آخر من كتابه الخصائص، فقال: "وجماعه أنّ علته ضعيفة غير مستحكمة إلاّ أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف"[5] ولعلّ السيوطي فهم من قوله أنه يسقطه فنسب له قوله: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس[6].فأسقط الاستحسان.

وأما الإجماع فقد رفضه ابن الأنبا ري دليلاً من أدلة النحو الإجمالية ولم يتطرق إليه، وزاد استصحاب الحال الذي لم يذكره ابن جني.

والباحثة تتفق مع رأي السيوطي في تقسيمه لأدلة النحو إلى قسمين أدلة النّحو الأصول وأدلة النحو الفروع ؛ أما الأدلة الأصول فنقصد بها الأدلة الأساسية التي ينهض عليها علم أصول النحو بلا خلاف، وهي دليلان: السماع والقياس؛ وذلك للأسباب التالية.

- أجمع علماء النحو على أن السماع والقياس من أدلة النحو، والإجماع حجة.

-عرفّ ابن بابشاذ[7] المتوفى سنة 469هـ النحو بأنه " علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح"[8]

وعرفه ابن عصفور المتوفىّ سنة 669هـ بأنّه "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها" [9]وعرّفه ابن يعيش الصنعاني المتوفى سنة 709هـ بأنه "علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله وفصيح كلام العرب وأشعارها"[10] .

فذكر هؤلاء النحاة في تعريفهم النحو اثنين من أدلته فقط، ولو كان هناك في نظرهم دليل أساسي غيرهما ذكروه. والقياس يناسب طبيعة النحو العربي حتى قدَّم على السماع من قبل كثرة استعماله في النحو، وكونه أسهل على ذوي الفهم [11]. حتى أن الكسائي عرف النحو بأنه قياس، فقال[12].

---

1 انظر المعجم الوسيط، ط2، دار إحياء التراث العربي، مطبعة مصر، 1380هـ
2 جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، ، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1.1975.2 : 41
3 انظر ابن منظور، لسان العرب، (جمل).
4 لمع الأدلة، ابن الأنباري ،ص:81.
5 الخصائص، لابن جني، تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفراف، وإبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1954،1: 114
6 الاقتراح، السيوطي، ص: 21
7 ابن باشاذ: هو أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري بن باشاذ. من مصنفاته جمل الزجاجي، شرح الأصول لابن السراج. توفى سنة 469هـ. انظر ترجمته في نشأة النحو 127
8 شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم المطبعة العصرية الكويت ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد ، - 1976 م 2: 474
9 المقّرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، ابن عصفور، أبو الحسن على بن مؤمن، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد 1971م /1 : 45
10 انظر شرح المقدمة المحسبة ، ابن باشاذ ، 275/2.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

إنما النحوُ قياسٌ يتبع وبه في كل أمرٍ ينتفعْ

أما الإجماع واستصحاب الحال والاستحسان لا بدّ لكل واحد منها من مستند من السماع أو القياس فهي أدلة متفرقة إلى أحدهما أو إليهما معاً، والمفتقر إلى الشيء فرعه [13]

أما الأدلة الفروع أو الفرعية فهي الأدلة الإجمالية المختلف فيها، وتأتي في المرتبة الثانية من حيث قوة الاستدلال بها بعد السماع والقياس وهي: الإجماع واستصحاب الحال والاستحسان، أما الاستقراء وعدم النظير، وعدم الدليل، فهي أدلة مسلوخة عن بعض الأدلة السابقة فالاستقراء مسلوخ من السماع، وعدم النظير مسلوخ من القياس، وعدم الدليل مسلوخ من الاستحسان .

وبعد هذا الاستعراض لآراء العلماء حول الأدلة الإجمالية والفرعية للنحو العربي سنبسط الحديث عن كل دليل من هذه1 الأدلة بسطاً تفصيلياً .

المبحث الثاني
السّمــاع معانيه ومصادره

معاني السماع في اللُّغة والنَّحو:

تذكر المعاجم أن السمْعَ في اللُّغة حسُ الأذن وما وقَر فيها من شيء تسمعه ويُكسّر (كالسماع) ويكون للواحد والجمع... والاسم (سماعاً وسماعةً وسماعيّة) [14].

(السّماع) الذكر المسموع، الحَسنُ الجميل، وعند علماء العربيّة خلاف القياس، وهو ما يسمع من العرب فيستعمل ولكن لا يقاس عليه، أي هو (ما لم تذكر له قاعدة كلية مشتملة على جزئياته، بل يتعلق بالسماع من أهل اللسان العربيّ) [15].

أما ابن الأنبا ري، فيُعرَفه بأنَّه: (الكلام العربيّ الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى الكثرة) [16] أما السيوطيّ، فيعرّفه بأنَّه: (ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو)القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم وكافر فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها معني الثبوت) [17].

فالسماع إذاً أمرٌ يتعلّق باللُّغة المنطوقة سماعاً مِمَنْ يوثق بفصاحته، وتطرد في هذا المنقول والمسموع الكثرة دون القلّة. وقال ابن الحاجب :السماع هو الأصل الأول في بناء النحو العربي اتفاقاً، فلم ينكر أحد من العلماء أن السماع حجة، لأنه المقدمة الأولى الضرورية لبناء النحو، وكل أصول النحو، الأخرى ترتبط به ولو بطرف [18].

وسماه ابن الأنباري نقلاً عن الصحيح الخارج عند حد القلة إلى حد الكثرة [19] ومن نظر إلى وسيلة دراسة الكلام المنقول سمى عملية السماع استقراء. ومن نظر إلى طريقه نقل المسموع من جيل إلى جيل لا حق من النحاة سماها رواية. ولأنّ السمع حاسة إدراك المسموع سميت بالسماع. فهذه المصطلحات متقاربة، لأنّ كلام النحويين قائم على التوسع كما يقول السهيلي [20].

ويقول الدكتور سعيد الأفغاني من المحدثين: (ثم كانت هنالك رحلات متبادلة ، فعلماء البصرة دائمو الترحال إلى البادية والجزيرة يتلقون عن أعرابها ،والأعراب أيضاً دائمو الترحال لشؤون معايشهم) [21]

---

11 انظر الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك ، الوافي بالوفيات، تحقيق محمد الحجيري، ط2، دار فرانزر شتاينر، ألمانيا ، طبع بيروت ،21/1.
12 انظر السيوطي، الاقتراح ، ص: 21
13 انظر السيوطي، الاقتراح ، ص: 21
14 القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ط/2، 1952م، 41/3.
15 المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربيّ، ط/2، 449/1
16 لمع الأدلة، ابن الأنباريّ، ص 28
17 الاقتراح، السيوطي ،ص 28.
18 شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، 3: 177
19 لمع الأدلة، لابن الأنباري ،ص: 81.
20 نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط2، 1984، ص:165
21 من تاريخ تاريخ العربي – د. سعيد الأفغاني – مطبعة دار الفكر – دمشق – سوريا – ط1978،2م .ص: 65

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

وحكى الدكتور المرحوم أحمد أمين القبائل التي اعتمدت في أخذ اللُّغة فقال: (وحدّد اللغويون القبائل التي تؤخذ منها اللُّغة ، درجات متفاوتة من الفصاحة ، بعد أن انتشر الفساد اللغوي واللحن إلي ألسنة الناس لذلك استبعدوا لغة حمير ،لأنها تكاد تكون مخالفة للغة مضر ، ولأنهم خالطوا الأحباش ، وخالطوا اليهود، وخالطوا الفرس فشابهت لغتهم ، ولم يأخذوا عن القبائل التي كانت تسكن التخوم لمجاورتهم مصر والشام وفارس والهند، ولهذا لم يأخذوا عن بني حذيفة وسكان اليمامة ،وثقيف ، لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولم يأخذوا عن الحضرميين لفساد لغتهم وعدم أخذهم عن قبيلة قريش أفصح القبائل وأصفاهم لغةً) [22]. وقال الشريف الجرجاني عن السماع : (هو ما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياتها [23]،الاقتراح [24].

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : (هو الأصل الأول في بناء النحو العربي اتفاقاً ، فلم ينكر أحد من العلماء أن السماع حجة ،لأنه المقدمة الأولي الضرورية لبناء النحو، وكل أصول النحو الأخرى ترتبط به ولو بطرف) [25] .

المبحث الثالث
مصادر السماع

أولاً:القرآن الكريم:

أجمع النّحاة على أن القرآن الكريم لا خلاف فيه بين النّحاة أصل مصادر السماع لأنه في أعلى درجات التواتر [26]، وبما أن السماع أصل أدلة النحو الإجمالية والقرآن الكريم أصل مصادر السماع فالنحاة مجمعون على صحة الاستشهاد بالقرآن الكريم وتأصيل قواعد النحو علي أساس منه [27] .ونوهوا علي ذلك ومن هؤلاء العلماء : الزمخشري [28]، ،وأبو علي الفارسي [29]، وأبو البقاء العكبري [30]وصاحب مجمع البيان [31] ، والرضي [32] وابن يعيش [33].لأنه أصل الأدلة النحوية، المصدر الأول من مصادر الاستشهاد، وعن ذلك يقول أهل العلم: (أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به، في العربية[34] ويقول البغدادي: (فكلامهُ- عز وجل أفصح الكلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواترة وشاذة كما بينه ابن جني في أول كتاب المحتسب، وأجاد القول فيه [35] ، ويعد القرآن الكريم مصدر اللُّغويين في الاستشهاد اللُّغوي لأن: (القرآن الكريم لدى النحويين جميعاً أعلى أنواع الشواهد مرتبة، لأنه أفصح الكلام وابلغ التعبير [36]

---

22 ضحي الإسلام ـ أحمد أمين ص: 245- 246 .
23 انظر التعريفات، الشريف الجرجاني، ص:28
24 الاقتراح، السيوطي ، ص:14
25 شرح الكافية الشافية – ابن مالك 3: 177 .
26 انظر ابن الأنباري، لمع الأدلة ،ص: 183
27 انظر:تفسير الطبري 8: 31.
28 انظر الكشاف 1: 472
29 نقلا عن خزانة الأدب 4: 321 . خزانة الادب، ولب لباب لسان العرب 9/1- لعبد القادر بن عمر البغدادي –تحقيق - عبد السلام هارون – طبع دار الكتاب العربي – القاهرة.
30 إملاء ما من به الرحمن ،2: 262 .
31 مجمع البيان في تفسير القرآن : للطبرسي 8: 205 .
32 شرح الرضي علي كافية ابن الحاجب 4: 270 .
33 هو أبو البقاء يعيش موفق الدّين نشأ بحلب ، من مؤلفاته شرح المفصل ، توفي سنة 643هـ انظر ترجمته في : الأعلام 8: 286 .
34 الاقتراح في أصول النحو ،السيوطى ص:36.
35 خزانة الادب، ولب لباب لسان العرب 9/1
36 الدراسات اللغوية عند العرب /348- د- محمد حسين آل باسين منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت – لبنان – ط1- 1400هـ 1980م.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

وقام كتاب سيبويه – في تقعيده للنحو وتأصيل قواعده معتمداً على آي القرآن الكريم- الّذي يعتبر أقدم المؤلفات النحوية التي يعتمد عليها : (وكان القرآن الكريم وقراءته مصدراً مهماً لسيبويه حينما وضع القواعد ودون الأصول) [37].

وأحصي بعضهم عدد الآيات التي استشهد بها سيبويه في كتابه فمنهم من وجدها ثلاث وسبعين وثلاثمائة آية [38] ، ومنهم من أوصلها ألي ثلاث وعشرين وأربعمائة آية [39]سوي المكرر منها .

والهدف من الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم هو:(تأصيل المسائل النحوية وبناء القواعد وبيان أصلها اللّغوي، وهو ما أوسع سيبويه القول فيه) [40] ، فكانت الآية الكريمة عند سيبويه (حجة يثبت بها صحة دليله أو استنتاجه)[41].

فالقرآن الكريم هو الأصل الأول للتواتر: (والتواتر دليل قطعي من أدلة النحو) [42]، وعلي هذا الأساس من الشواهد النحوية بني سيبويه كتابه ومن جاء بعده نهج نهجه .

والباحثة توكد ما أشار إليه المتأخرين من النّحاة وعلى ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم عبد الله في قوله: "إن القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول النحو"، بكل قراءاته [43].

وقال السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه به قرئ جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم أحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية" [44]. ثم قال: "وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة" [45].فقد قيل: "في القرآن خمسون لغة" [46]، مما يدل على أن تحديد قبائل الاحتجاج كما ورد في الخبر المشهور عن أبي نصر الفارابي قول غير دقيق [47].

"والقرآن العظيم في أعلى رتب البيان منه ما يأتي على أقيسه النحويين، وهو الأكثر، ومنه ما يأتي على غير أقيستهم، وكل مسلم متبع كالنص الذي يرتفع معه حكم القياس، فلا يجوز العدول إلى القياس مع وجوده" [48].

إن النحاة بذلك الصنيع قد أوقفوا رافداً ثراً غنياً من الروافد كان يمدهم بفيض من الوجوه والاستعمالات التي عليها العربية، أيكون الشعر الذي احتجوا به وأولوه عنايتهم الكبيرة أوثق من هذه القراءات ومن هنا يؤكد كثير من الباحثين إن النحاة أرادوا من القراءات أن تكون خادمة لقواعدهم، فما كان منسجماً مع هذه القاعدة قبلوه، وما كان منها مخالفاً رفضوه [49].

ثانياً :الحديث النبوي الشريف :

لا شك أن الحديث النّبوي هو كتاب المسلمين الثاني بعد القرآن الكريم ولكن النّحاة اختلفوا في جواز الاحتجاج به في النحو، لجواز روايته بالمعنى، واحتمال لحن ناقله، وعلى الحملة هنا التحقق من أنه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم بلفظه ومعناه فهو حجة، وما روى بالمعنى وكان رواية واقفاً في عصر الاحتجاج يحتج به إن أمن النقل [50].

---

37 دراسات في كتاب سيبويه تأليف خديجة الحديثي ، الناشر، دار التضامن ، بغداد ط1 ،1386هـ 1967ص: 9.
38 انظر سيبويه إمام النحاة/241- علي النجدي ناصف – عالم المتب –ط2- 1399هـ- 1979م .
39 انظر ظاهرة الشذوذ النحوي/99,98، د. فتحي عبد الفتاح الدجني – وكالة المطبوعات- الكويت –ط1-1974م.
40 النحو وكتب التفسير، د.عبدالله رفيده 1072/2.
41 الرماني النحوي/ 271-د- مازن المبارك-دار الكتاب البناني – بيروت -1974م.
42 دراسة النحو الكوفي/ 158- المختار احمد ديره – دار قتيبة –بيروت –ط1-1411هـ 1991م.
43 النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيدة، المنشأة الشعبية، ليبيا، 1981، 97/1 .
44 الاقتراح، السيوطي، ص: 36
45 المصدر نفسه ، ص:36
46 الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، مطبعة مصطفى الحلبي البابي وأولاده، مصر، دار الثقافة، بيروت، 1951، ص:351
47 الأخبار المروية في وضع العربية، في كتاب رسائل في الفقه واللغة، للسيوطي، تحقيق عبد الله الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1982، ص: 44 – 45 .
48 شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ طاهر بن أحمد، تحقيق خالد عبد الكريم، الكويت، ، 2: 1976،434م .
49 انظر أصول النحو، سعيد الأفغاني، دمشق، 1956، ص:29.
50 انظر حول الاحتجاج بالحديث النبوي: دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2، 196 – 166- 180.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

ومن الذين اعتمدوا الاستدلال بالحديث ابن مالك الذي وجد رفضاً من بعض النحاة الذين عاصروه والذين أتوا من بعده أمثال أبو حيان [51] الذي قال في شرح التسهيل : (قد أكثر المصنف في الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ، على أن الواضعين الأولين لعلم النّحو، والمستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك . وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرين من الفريقين كنحاة بغداد والأندلس، وقد جرى الكلام في بعض المتأخرين الأذكياء ،فقال : إنما ذكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذْ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية [52].

ويستعرض السيوطي ما قاله النّحاة في ذلك فيقول:(وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ،وذلك نادراً جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة ، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعني ، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عباراتهم ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا بعبارات مختلفة ، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ في الحديث) [53].

ثالثاً: الشعر العربي:

اهتم النّحاة العرب بالاحتجاج بالشعر العربي الذي ثبت عن الفصحاء الموثوق بعروبتهم، فكان الشعر مرتبة رفيعة في مباحثهم وأعمالهم. وقد كان للمتقدمين منهم عناية خاصة الرحلة إلى البادية والتقاط العربية من أفواه الفصحاء، وقد اعتنى النحاة بوضع حدٍ زماني لهذه المصادر الشعرية وقسموا الشعراء إلى طبقات جاهلية وإسلامية ومخضرمة ومحدثة ، وكلما تقدم الزمان إلى الحداثة ، قلت فرص الاحتجاج بالنسبة للنصوص .والطبقات هي :

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون وهم الذين عاشوا قبل الإسلام أمثال : امرؤ القيس، والأعشى .

الطبقة الثانية : الشعراء المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل؛ لبيد وحسان بن ثابت .

الطبقة الثالثة : المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين وكانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق .

الطبقة الرابعة : المولدون ويقال وهم الذين أتوا من بعد إلى زماننا أمثال ؛ بشار بن برد وأبي نواس [54].

وعلى هذا التقسيم نجدهم يكثرون من الاستشهاد بشعراء الطبقة الأولى والثانية واختلفوا في الاستشهاد بشعراء الطبقة الثالثة وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن اسحق الحضرمي يلحنون الفرزدق والكميت وذي الرّمة [55]و الكسائي [56] رحل إلى أهل البوادي ومعه خمس عشرة قنينة حبر، وظل يكتب ما يسمعه من أفواههم حتى أنفد ما عنده [57]

وأما كلام العرب الموثوق بصحته وفصاحته، فيحتج به نظماً ونثرًا [58]. ومن هنا كان لدى النحاة تراث موثوق فصيح عملوا به في تقعيد القواعد وتثبيتها، وأصبح الاحتجاج بالشعر والاستشهاد به أمراً شائعاً في النحو العربي.

وفي هذا المعيا ترى الباحثة تأثر العرب بالقرآن الكريم والسنة النبوية ، والحرص على صفاء اللغة ودقة مصادرها و ما أدّل على ذلك تقسيم الشعراء إلى طبقات وحددوا من الشعراء ما هو هو مجود، ومن هو يلحن على نحو ما جاء برأي أبي عمرو بن العلاء عن الفرزدق.

رابعاً: لغات العرب :

---

51 أبو حيان: هو أبو القاسم محمد بن عمر، ولد بزمخشر بخوارزم، له الأمالي والمفصل، والكشاف، توفي سنة 538هـ. انظر ترجمته في إنباه الرواة 194/1.

52 انظر خزانة الأدب ، البغدادي 1: 5 .

53 انظر الاقتراح ، السيوطي ص : 54 .

54 انظر لحن العامة ،للزبيدي ص: 34 .

55 خزانة الأدب : البغدادي 1: 3 .

56 الكسائي: علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي، الكوفي المعروف بالكسائي الإمام المشهور أحد القراء السبعة، انتهت إليه القراءات بعد حمزة،توفى بطوس 189هـ، انظر ترجمته. معجم المؤلفين 7: 84 .

57 المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، مصر، 1968، ص :173

58 الاقتراح، السيوطي ، ص :44

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

يعتد النّحاة بلغات العرب ويضعونها في مكانة رفيعة ويحتجون بها في تثبيت قواعدها، ولذلك قال صاحب "الاقتراح": "اللغات على اختلافها حجة" [59]. وتحتفظ كتب النحو بطائفة كبيرة من أقوال العرب وأمثالهم يأتي بها العلماء لدعم مذاهبهم وما يقدرونه من القواعد . ويورد النحاة الكثير من هذه الأقوال والأمثال، ولكنهم في جلها يقفون موقفاً متحفظاً منها خاصة البصريون يرفضونها لأنها شاذة، أو يعدّها من نادر الكلام، وهذا يعود إلى أن نحاة البصرة كانوا في مجمل أعمالهم ملتزمين بتقعيد القاعدة بالاطراد، فما خرج عن ذلك لا يدخلونه في دائرة القبول وإنما يطرحونه، ولعل ذلك يعود إلى كون المنهج البصري لا يأخذ بكل مسموع.

ومحصلة القول في هذه الأدلة أن هذا الدليل (لغة العرب) ترى الباحثة تم إفراغه من الأدلة المتقدمة فالقرآن الكريم مأخوذ من لسان العرب والسنة المطهرة مأخوذة من كلام العرب والشعر، وكانت العرب أكثر حرصًا في المحافظة على لغتها من فشوء اللحن ، فكانت تقام لها الأسواق كسوق عكاظ وتختار أفضل من الأشعار والحكم والبيان.

المبحث الرابع

القياس

من أهم أدلة النَّحو الإجمالية القياس وفيه تظهر عبقرية نحاة العربية، وما امتازوا به من فطنةً واقتداراً على النفاذ إلى المعاني المستترة وراء أوضاع الكلم؛[60]وسنبسط في هذا المبحث دراسة وافية للتعريف بالقياس في اللُّغة، والقياس في النحو، والقياس في أصول الفقه ،وأركانه ،وأنواعه، وأهميته وصوره ،ثم القياس بين المدرستين .

المطلب الأوَّل :التعريف بالقياس في اللُّغة والنَّحو:

أولاً : القياس في اللُّغة:

قال الشريف الجرجاني : (القياس في اللّغة هو عبارة عن التقدير ، يقال قست النعل بالنعل إذا قدرته وسويته ، وهو عبارة عن ردَّ الشئ إلى نظيره ، وفي الشريعة : عبارة عن المعني المستنبط من النصَّ لتعدية الحكم من المنصوص عليه إلي غيره ،وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم)[61].

ثانيا القياس اصطلاحًا:

أورد أبوالبركات بن محمد الأنباري (ت577هـ) تعريفين للقياس، فالأول في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب، وهو قوله: " وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقول عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاعليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب.[62]

وبعد أن أوجز جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) هذا التعريف معقبا: وهو معظم أدلة النّحو ، والمعوّل في غالب مسائله عليه ، كما قيل إنما النحو قياس يتبع.[63]

وقال الدكتور مازن المبارك : القياس ثاني الأدلة الإجمالية، وهو مصطلح له في أعمال النحويين نسب عريق يبدأ مع ميلاده، ويساير نشأته وتطوره منتظماً أعمالهم إذ تواتروا يحملون لواءه جيلاً بعد جيل [64].تدور تعريفاته على معنيين :

---

59 المصدر السابق ، ص: 44

60 انظر القياس في النحو ، مني إلياس ممع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط1، 1405هـ – 1985م. ص 79 .

61 انظر التعريفات ، للسيد الشريف الجرجاني : ص: 181 ، منشورات محمد علي بيضون ، ط1، بيروت – لبنان .

62 انظر القفطي جمال الدين أبو الحسن : إنباه الرواة على أنباه النحاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار الفكر العربي القاهرة مؤسسة الكتاب الثقافية ،بيروت ط1 1406ه،1986م ج2 297 والبيت للكسائي (ت189 هـ وعجزه وبه كل علم ينتفع انظر الكسائي وما تلحن فيه العامة تحقيق د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط2، 1423ه 2002 م ص 19

63 النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، مازن مبارك، دار الفكر، بيروت، ط2، 1974، 74 – 75

64 ابن الأنباري: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الأنباري، كمال الدين أبو البركات، نحوي مشارك في أنواع العلوم ولد في ربيع الآخر، توفي ببغداد، له مؤلفات منها: أسرار العربية، النور اللامع وغيرها. انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء ،13: 26 .

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

الأول: ما قاله من الكوفيون ابن الأنباري [65]في الإغراب: "القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه،

والثاني: ما

وقال ابن الأنباري في كتاب لمع الأدلة: "القياس تقديراً حكم الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل لعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة" [66].

ومثل ابن الأنباري لهذا التعريف بتركيب قياس في الدلالة على رفع نائب الفاعل والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الفرع، والأصل في الرفع الفاعل، وإنما جرى على الفرع الذي هو نائب الفاعل بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو يركب كل قياس من أقيسه النحو [67].

وترى الباحثة أن مفهوم الشاذ ليس محلّ اتفاق بين النحاة، فقد أجاز السيرافي القياس على قرشي [68]. وقد قيل في حد الشاذ أنه "ما خالف القياس من غير أن ينظر إلى قلة وجوده أو كثرته"[69]، وقيل: "الشاذ الكلام الوارد قبل وضع القواعد النحوية، إن خالف قاعدة الكل، أو الجمهور على الصحيح، بخلاف ما ورد بعده فإنه إن خالف الكل سمي ممنوعاً، وإن خالف الجمهور سمى شاذاً"[70].

ثالثاً : أهمية القياس وأنواعه:

يقول السيوطي : (النحو كله قياس لهذا قيل في حده : النّحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء الكلام العربي ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا يعلم أحد من العلماء أنكر ثبوته بالدلالة القاطعة ، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العرب : (كتب زيد) فإنه يجوز أن يستند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصح فيه الكتابة نحو: عمر وبشر، وأزدشير إلى ما لا يدخل في تحت الحصر) [71].

وقد ذكر لهُ ثلاثة أنواع، وهي [72]:

[1] قياس علة: ومثل له: بحمل نائب الفاعل على الفاعل في (رفعه).

[2] قياس شبه: ومثل له: بحمل الفعل المضارع على الاسم في (إعرابه).

[3] قياس طرد: ومثل له: بأمثلة فرضية كتعليل بناء (ليس) بعدم التصرف، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف .

أركان القياس:

أركان جمع ركن وهو ما لا يتجزأ من ماهية الشيء، فأركان القياس أجزاؤه التي لا يتم إلا بها، ومن أركان القياس ما قاله ابن الأنباري : (وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعله فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً علي الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسم فاعله والحكم هو الرفع والعلة الجامعة هي الإسناد ، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الّذي هو الفاعل ، وإنما أجري علي الفرع الّذي هو ما لم يُسَّم فاعله بالعلة التي هي لإسناد) [73] وهي أربعة [74]:

1/ أصل وهو المقيس عليه.2/ فرع وهو المقيس.3/ حكم.4/ علة جامعة بين الأصل والفرع.

(أ) الأصل (المقيس عليه):

---

65 ابن الأنباري أبو البركات الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلةقدم لهما وعنى بتحقيقهماسعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة 1377/ 1957م ص45/ 46

66 لمع الأدلة، لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971م، ص: 93

67 أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، الجامعة الليبية، ليبيا، 1973م ،ص :93 .

68 شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذي، 2: 29/ 30 .

69 المصدر نفسه 4/4 .

70 موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون، مؤسسة خياط للنشر، بيروت، 3: 741.

71 الاقتراح في النحو - السيوطي ص : 71 .

72 المصدر نفسه، ص 71

73 الاقتراح في النحو – السيوطي ص : 71

74 الاقتراح، للسيوطي، ص:39، وانظر لمع الأدلة ، ص:93.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

مصطلح الأصل والمقيس عليه وافدان من بيئة المتكلمين والأصوليين، فالمقيس عليه عند المتكلمين هو الأصل عند الأصوليين [75]. أما في عملية القياس النحوي فالمصطلحان مستعملان لمعنى واحد [76]، لكن مصطلح الأصل أعمّ من مصطلح المقيس عليه، فكل مقيس عليه أصل ولا ينعكس.

(ب) شروط الأصل المقيس عليه:

الأول: أن يكون المقيس عليه مبنياً على الكثرة النسبية لغيره في الموضوع نفسه [77]، لأن القياس والأصل الحمل على الأكثر [78] فقلة المقيس عليه لا ترضى في القياس [79]، ولهذا لا يصح القياس على النادر [80]، وهو الذي قل وجوده، وإن لم يكن شاذاً [81].

الثاني: لا يصح القياس على الشاذ نطقاً وتركا [82]، فليس كل ما حكي عن العرب يقاس عليه [83]، فما لا يصح القياس عليه نطقاً وإن كثر "قرشيّ" و "ثقفي" في النسب إلى "قريش" و "ثقيف"، فلا يقاس عليه "حسين" و "كريم" [84]، ولا يقاس على الشاذ تركاً، فقد استغنت العرب عن ماض (يذر) بـ (ترك).

أن مفهوم الشاذ ليس محلّ اتفاق بين النّحاة، فقد أجاز السيرافي القياس على قرشي [85]. وقيل في حد الشاذ أنه "ما خالف القياس من غير أن ينظر إلى قلة وجوده أو كثرته" [86]، وقيل: "الشاذ الكلام الوارد قبل وضع القواعد النحوية، إن خالف قاعدة الكل، أو الجمهور على الصحيح، بخلاف ما ورد بعده فإنه إن خالف الكل سمى ممنوعاً، وإن خالف الجمهور سمى شاذاً" [87].

ومما سبق تحسب الباحثة أن الشذوذ يرتبط بمخالفة القاعدة النحوية، ولكن جعل القاعدة النحوية أصلاً وكلام العرب المخالف لها –وإن كثر- فرعاً أمر فيه مدخل لنقد القاعدة النحوية.

الثالث : يجوز القياس على المختلف فيه اعتباراً للقول به لدليل، فهو عند قائله كالمتفق عليه، كقياس (إلا) على (ياء) بجامع الحرفية، والقيام مقام فعل، وعمل (يا) نصباً مختلف فيه، كما أن عمل إلا نصباً مختلف فيه [88].

الفرع المقيس:

الفرع هو الركن الثاني من أركان عملية القياس يسميه المتكلمون مقيساً، والأصوليون فرعًا [89]، ويأخذ النحاة الاسمين معاً، وإن كانت تسمية الفقهاء الأصوليين هي الغالبة على أعمال النحويين. وللمقيس صورتان:

أولاهما : أن يكون مجهول الحكم غير منقول عن العرب فيقاس على المنقول عنهم، لأن ما قيس على كلام العرب فهو كلام العرب.

وثانيهما : أن يكون المقيس معلوم الحكم، فيؤكد النحاة هذا الحكم بإلحاقه بأصل مشابه له في الحكم، ويجعلون وجه المشابهة علة كإلحاق نائب الفاعل بالفاعل بعلة الإسناد فيكون الحكم الرفع.

---

75 مناهج البحث عن مفكري الإسلام، على سامي النشار، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1978، ص :107 .

76 ثمار الصناعة في علم العربية، الدينوري الحسين بن موسى، تحقيق حنا جميل حداد، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ط1، 1994، ص: 77 .

77 أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1978، ص: 122.

78 الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق محمد حسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، 3: 261.

79 المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، 1972، ص: 335 .

80 الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، 7: 11.

81 همع الهوامع، السيوطي، 4: 179 / 181.

82 الاقتراح، السيوطي، ص:73

83 الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق محمد محيى الرحمن، المكتبة العصرية، بيروت، 1987، 2: 615.

84 الاقتراح، السيوطي، ص:74

85 شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذي، 2/ 2 9 ، 30

86 المصدر نفسه ،4 : 4

87 موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون، مؤسسة خياط للنشر، بيروت،3: 741 .

88 انظر ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، ص:69.

89 ثمار الصناعة ، ص: 77

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

وشرط المقيس أن يرتبط بالمقيس عليه بعلة تؤدي إلى تمتع المقيس بحكم المقيس عليه.واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتطبيقها في الاستعمال).

صور القياس :

أ- قياس النظير على النظير: قال الرّماني : النظير هو الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه [90]، ويشبه قياس النظير على النظير قياس الأصل على الأصل في أنه قياس بين متساويين إلا أنه يختلف عنه في أمرين:

أحدهما: أن الأحكام فيه تتساوى ولا تتبادل.

ثانيهما: أن النظير قريب عقلاً ومنطقاً من نظيره، فالعلة فيه واضحة، أما في قياس الأصل على الأصل فلا قرب في العلة بين الأصلين إلا في النص المحتج به.

وقياس النظير على النظير ثلاثة أنواع:

الأول: قياس نظير على نظير في اللفظ:

ومن أمثلته زيادة "إنْ" بعد "ما" المصدرية الظرفية، كقول الشاعر [91]:

ورجّ الفتى للخير ما إنْ رأيتهُ على السِّنّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

وفي البيت شاهدين : أولهما قوله : (ما إن رأيته) حيث زاد (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية . وثانيهما قوله : (خيراً لا يزال يزيد) حيث قدم معمول خبر (لا يزال) على (لا يزال) نفسها .

وقياساً على (إنْ) بعد (ما) الموصولة، كقول الشاعر[92]:

يرجّى المرءُ ما إنْ لا يُلاقى وتعرِضُ دون أبعدِه الخُطَوبُ

والشاهد فيه (ما إن) حيث زاد (إنْ) بعد (ما) الموصولة [93] .

وشرط هذا النمط من القياس اتحاد النظيرين لفظاً لا معنى، كما في بناء باب "حزام" على الكسر تشبيهاً له بـ(دراك ونزال) [94] مع أن الأول اسم، والآخر اسم فعل إلا أنّ وزنها واحد .

الثاني: قياس نظير على نظير في المعنى:

إنَّ من أمثلة جواز "غير قائم الزيدان" حملاً على أما قام الزيدان" لأنه في معناه، وإن اختلفا صورة، فإن النفي الذي تدل عليه (ما) دلت عليه (غير) ولولا ذلك لم يخبر، لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر [95].

الثالث: قياس نظير على نظيره لفظاً ومعنى:

ومن أمثلة هذا النوع من قياس النظير منع جمهور النحاة "أفعل التفضيل" أن يرفع الظاهر لشبهه بـ (أفعل) في التعجب وزناً باعتبار اللفظ، ومأخذاً وإفادة للمبالغة باعتبار المعنى، فالشروط المطلوبة للبناء أفعل التفضيل مشروطة في التعجب أيضًا [96].

ب- قياس النقيض على النقيض:

النقيض: هو المنافي لما نافاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة [97]. وقد أصّل النحاة أن الشيء كما يحمل على نظيره يحمل على نقيضه[98].ومن أمثلة قياس النقيض على النقيض استحقاق "لا" النافية للجنس عمل (إن) في نحو: (إنّ

90 الحدود، للرماني، ص:.72.
91 البيت من الطويل وهو للمعوط القريعي في الكتاب 4 : 222 ، وبلا نسبة في الأزهية ص: 96،52.
92 البيت من الوافر وهو لجابر بن رألان الطائي، أو لإياس بن الأرت ، وهو في خزانة الأدب 2: 440 ، وبلا نسبه في ، همع الهوامع 1: 125
93 الإصباح في شرح الاقتراح، محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989، 203/ 204.
94 المصدر السابق: 203/ 204
95 المصدر السابق ، ص : 205
96 المصدر السابق ص: 206.
97 الحدود، للرماني ، ص:72 .
98 المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بخير مرجان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط1، 1984، 2: 799

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

زيداً منطلق لأنها نقيضه (إن) من حيث كانت نفياً، وكانت (إنّ) إثباتاً وتوكيداً، وهم –العرب- يجرون الشيء مجرى نقيضه [99]؛ومنه (رُبّ) لها صدر الكلام، وإنما ذلك لأنها نقيضه كم الخبرية في التكثير [100].

ج: قياس الفرع على الأصل

لعل قياس فرع على أصل من أكثر صور القياس شيوعاً في النحو، ومن أمثلته حديث النحويين عن أصل المرفوعات، فقيل: المبتدأ في الرفع أصل والفاعل فرع عليه، لأنه مبدوء به في الكلام، ولا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدّم، والمبتدأ عامل ومعمول، والفاعل معمول لا عامل، وخبر المبتدأ مؤخر عن المبتدأ، أما خبر الفاعل الذي هو الفعل في المعنى لأنه مسند فمقدّم عن الفاعل [101].

كما نجد من كتب النحو نمطاً آخر من قياس الفرع على الأصل وهو قياس علامات الإعراب الحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها [102]، للحجج التالية:

أولاً: الإعراب دالّ على معنى عارض في الكلمة، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينها من التناسب.

ثانياً: الحركة أسير من الحرف، وهي كافية في الدلالة على الإعراب، وإذا حصل العرض بالأخص لم يصر إلى غيره.

ثالثاً: الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها، فلو جعل الحرف دليلاً أصلياً على الإعراب، لأدى إلى أن يدل الشيء الواحد على معنيين وفي ذلك اشتراك [103]، والأصل عدم الاشتراك [104].

هـ/ ثالثاً :الحكـــم :

يري النّحاة أنّ الحكم النحوي ثمرة عملية القياس، وغايته، يتطلبه النّحاة حتى إذا ما عرفوه راحوا يحيطونه بالحجج والبراهين، ويسمون اتباعه واجبًا، والخروج عنه ممتنعاً، وبين الوجوب والامتناع أحكام لا يكاد يتفق عليها النحاة. وقسم السيوطي الحكم النحوي إلى ستة أقسام هي [105]:

1- الواجب: كرفع الفاعل، ونصب المفعول.

2- الممنوع كأضداد ذلك.

3- الحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض كقول زهير [106]:

وإنْ أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ ما لي ولا حَرِمُ [107]

4- القبيح: كرفع المضارع بعد شرط مضارع كقول الشّاعر [108]:

يا أقرعُ بنَ حابس يا أقرعُ * إنّك إنْ يُصرعُ أخُوك تُصرَعُ

وفي البيت شاهدان : أولهما قوله: (يا أقرع) مرتين ، حيث حذفت (أل) من العلم المنادى ، وهذا الحذف واجب ، وثانيهما قوله: (إنك إنْ يصرع أخوك تصرع) حيث الغي الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورةً ، فإن جملة (تصرع) خبر (إنّ) والجملة دليل جزاء الشرط ، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر .

---

99 المقتصد في شرح الإيضاح 2: 799 ، وانظر همع الهوامع 2: 294

100 شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق، صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ط1، 1982، 1: 355، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل 1: 73.

101 انظر ابن يعيش شرح المفصل 1: 73

102 انظر شرح اللمع لابن برهان العكبري عبد الواحد بن علي، تحقيق فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط1، 1984، 2: 339.

103 انظر اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، مخطوط مصور على ميكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم (4902)، ص :4 / 5 .

104 انظر التبيين، للعكبري، ص : 158 .

105 الاقتراح، السيوطي ، ص: 290 .

106 زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح بن قره بن الحارث، المزني المصري، شاعر جاهلي، ولد في بلاد مزينة بنواحي المدينة. وكان يقيم في الحاجز من ديار الجد، من آثاره ديوان شعر، انظر ترجمته الأغاني 10: 288.

107 البيت لزهير أبي سلمى في ديوان، ص: 153.

108 الرجز لجرير بن عبدالله البجلي وهو في ، ولسان العرب 11: 46 مادة (بجل) .

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

5- الجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر، وإثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا موجب له . إلاَّ ابن يعيش الصنعاني قسم الحكم النَّحوي إلى ثلاثة أقسام فقط هي: الوجوب والجواز والامتناع، وقد أ قام صاحب كتاب "التهذيب الوسيط في النحو" على هذه الأحكام الثلاثة في أبوابه كلها [109].

المبحث الخامس

الإجمـاع

ذكر اللُّغويون أن معنى الإجماع الاتفاق والعزم والأحكام [110]، وهو في الاصطلاح ما أجمع عليه اتفاقاً في حكم أو مسألة أو قضية [111]، وينحل هذا الحد إلى خمسة مقاصد:

الأول: إن المراد بالإجماع إجماع نحاة البصرة، كقول الزجاجي: "ألا ترى أن إجماع النحويين كلهم على أن أصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للحروف والأفعال، غير أنّ طائفة من النحويين زعموا أن الأفعال أيضاً مستحقة في الأصل للإعراب" [112].

والإجماع أحد أدلة النحو المختلف فيها، حيث ذكره ابن جني [113]، والسيوطي [114] ويحي الشاوي [115]، ولم يذكره ابن الأنباري كأنه أنكره أو قلّل من شأنه. والإجماع مفتقر إلى مستند من السماع [116]. فالزجاجي اعتدّ بإجماع نحاة البصرة ولم ير خروج الكوفيين عن أصل البصريين قدحاً فيه.

الثاني: أن المراد بالإجماع إجماع نحاة الكوفة .

وعلق الأستاذ سعيد الأفغاني على إجماع النحاة بقوله: "لعله يريد الكوفيين منهم، فهذه نظرية خاصة لهم" [117].لأن مجمل قول البصريين أن الأصل في الأفعال البناء، والأمر فعل فهو مبني غير مقتطع من المضارع المعرب، بل باق على أصله [118].

الثالث: أن المراد بالإجماع إجماع أهل البلدين: البصرة والكوفة [119]، ولعلّ هذا المقصد ما ينصرف إليه الذهن عند الحديث عن إجماع النحاة، وكان أبو حيان يعتدّ به إذ ردّ تجويز الزمخشري عطف بيان المعرفة من النكرة في قوله تعالى: ﴿مقام إبراهيم [120]﴾ على ﴿آيات بينات ﴾ [121] بأنه مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه [122].

الرابع: أن المراد بالإجماع إجماع العرب، وهو حجة، ولكن أنّى لنا بالوقوف عليه [123]، لأن ما وصل إلينا لا يمثل كل اللغة، ولا سيما أن تقعيد اللغة لا يستدعي جمعها كاملة لأن اللغة نظام والنظام تكفي فيه العينة.

الخامس: أن المراد بالإجماع الإجماع السكوتي، وصورته أن يبلغ النحاة عن العرب كلاماً يسكتون عليه [124].

---

109 التهذيب الوسيط في النحو، للصنعاني محمد بن علي بن يعيش، تحقيق فخر الدين حدادة، دار الجيل، بيروت، ط، 1991م، 178، 83، 194، 203، 210، 220، 231 .

110 المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد إسماعيل، تحقيق محمد حسن آل يس، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1993م، مادة "جمع" .

111 الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1990م، ص: 34.

112 الإيضاح في علل النحو، الزجاجي ص : 51 .

113 الخصائص، ابن جني 1: 160

114 الاقتراح، السيوطي ص: 66

115 ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، يحيى الشاوي ص: 55

116 انظر الاقتراح، السيوطي ص: 21

117 حجة القراءات، حاشية المحقق ص :333

118 انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، المسألة رقم (72) 2: 523.

119 انظر الخصائص، لابن جني 1: 160، والاقتراح، السيوطي، ص: 66

120 سورة آل عمران، الآية (97)

121 سورة آل عمران، الآية (97)

122 همع الهوامع، السيوطي 2 : 192

123 الاقتراح، السيوطي ، ص: 67

124 المصدر نفسه، ص: 69

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

نتبين من هذه المقاصد للإجماع ما يلي:

يبدو أن مراد النحاة بالإجماع الكثرة النسبية لا الإجماع المطلق لصعوبة تحصيله وتحقيقه. إن العامل الزمني غير محدد في الإجماع، لأن الخوض في جوهره قياس اجتهادي يقوم على أدلة عقلية نقلية، يمكن أن يقع الاختلاف في تفسيرها وتوجهها، مما يقلل من أهمية الإجماع غير المحدد بزمن.

الأحكام النحوية القائمة على الظواهر المطردة مجمع عليها غالباً كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف إليه، وغيرها من الأحكام، لأن النحاة لم يختلفوا في حجة لغوية قاطعة غالباً إنما اختلفوا في التعليل والعامل وغيرها من مسائل ما وراء الحجة اللغوية النحوية، وسبب الإجماع اطراد الظاهرة اطراداً يمنع التفكير في المخالفة لكنه يفتح الباب واسعاً أمام أسئلة العلة.

مما تقدم تحسبُ الباحثة أن إجماع نحاة بلد ما حجة على من سواهم أما إجماع الجمهور ففيه تفصيل؛ ومن ذلك ما قاله المبرّد: "إجماع النحويين حجة على من خالفه منهم" [125].

وقال ابن جني: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده بذلك ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه.. فكل من فرق له عنه علة صحيحة، وطريق نهجه كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره، إلا أننا مع هذا الذي رأينا وسوغنا مرتكبه، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها إلا بعد أن يناهضه إتقاناً، ويثابته عرفاناً، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره" [126].

واعتمد ابن مضاء رأي ابن جني فأجاز مخالفة الإجماع [127]، وقال ابن الحاجب: "وإجماع أهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربية" [128].

ممّا سبق تميل الباحثة إلى أن إجماع أهل العربية يمكن الأخذ به في الأحكام النحوية إن تحقق كقول النحاة: الفاعل مرفوع، أما في العلل والعوامل فليس الإجماع حجة، لأنه لا ينبني عليه تغيير حكم نحوي، فلو أجمع النحاة على أن إعراب المضارع علته المشابهة للاسم لجاز لنا الخروج على هذا الإجماع بعلة أخرى، أما مخالفة العام فلا.

المبحث السادس

الاستصحاب:

والاستصحاب لغة: طلب المصاحبة والمرافقة، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه [129].

واصطلاحاً: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل [130] كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء [131]، مما يعني ترجيح استمرار حكم سابق لم يقم دليل يعين على نقله.

ومع أن التمسك بالأصل "الاستصحاب" من الأدلة المعتبرة [132] إلا أنه من أضعف [133] الأدلة، فلا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل [134].

ونميل إلى أن تطبيق النحاة استصحاب الحال، يدل على ضعفه، فالأمر فعل مبني استصحاباً للحال لأن الأصل في الأفعال البناء، وإنما أعرب من الأفعال ما أعرب من الأسماء لمشابهته، ولا مشابهة ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقياً على أصله [135].

---

125 المقتضب، للمبرد 2: 75

126 الخصائص، ابن جني 1: 160 / 161

127 انظر الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ص:82

128 الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1954، 1: 359

129 لسان العرب، لابن منظور، مادة (صحب)ج1 : 520

130 ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، يحيى الشاوي ،ص: 97

131 لمع الأدلة، لابن الأنباري، ص: 141

132 الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري 1: 366

133 المصدر السابق 1/ 300 – 306

134 لمع الأدلة، لابن الأنباري ، ص:142

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

الاستصحاب هو : "التمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال" [136]، "والأصل استصحاب الحكم حتى يقدم دليل على غيره" [137].ويتضح لنا أننا بحاجة إلى ثلاثة شروط لتحقق مفهوم الاستصحاب.

1/ حكم سابق وهو الأصل.

2/ مسألة وقع فيها الشك بين استمرار الحكم السابق أو إعطائها حكماً جديداً.

3/ الحكم باعتبار الأصل، لأن الأصل هو اليقين، والشك لا يقطع اليقين، فاستعجل الحال قاعدة اليقين [138].

والاستصحاب أحد أدلة النحو الإجمالية عند ابن الأنباري [139]، والسيوطي [140] ويحي الشاوي [141]،ولم يذكره ابن جني .

واستصحب الكسائي حكم إعراب الأسماء عندما ذهب إلى أن المنادى المفرد العلم مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية فلم يكن فيه سبب حتى يبنى [142].

واختلف في تعريف العلم المفرد بعد ندائه: هل هو بما كان قبل النداء أو تعريف بالقصد؟ فذهب ابن السراج إلى أنه باق على تعريفه للاستصحاب [143]. واحتج البصريون لعدم تركيب "كم" بأن الأصل الأفراد والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة [144].

ووجه الضعف في الأمثلة السابقة أنها بنيت على قاعدة غير متفق عليها، فليس هناك يقين سابق حتى يستصحب، فالأمر عند الكوفيين معرب [145]، والمنادى العلم المفرد عند البصريين مبني و "كم" عند الكوفيين مركبة [146].

وما توصل إليه النحاة بالاستصحاب يمكن إثباته بشكل من القياس، لأن الاستصحاب ينحلّ إلى ثلاثة عناصر: أصل، وفرع مختلف فيه، وحكم أصل مستصحب، والحكم الثابت عن طريق القياس في الفرع المقيس ليس محلاً للاستصحاب في ذاته لأن الفرع يتبع الأصل [147].

وإذا افترضنا أن استبقاء حال اللفظ استصحاب له، فليس استمرار أي حكم نحوي إلا استصحاب له كاستصحاب رفع كل ما يقع فاعلاً، وليس في هذا دليل على أي شيء لأنه الأصل، ولا سيما أن الفرع في الاستصحاب معروف حكمه مسبقاً، وليس أي موجب للشك والحيرة، ولهذا أميل إلى أن الاستصحاب علّة لتسويغ بعض الأحكام النحوية، وهي من أضعف العلل.

---

135 شرح المفصل61

136 الإنصاف في مسائل الخلاف 1: 396، وانظر ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي اليماني عبد اللطيف أبي بكر الشرحي، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987، 147، 155

137 همع الهوامع، السيوطي 3: 175

138 القواعد والفوائد في الفقه والأصول العربية، للعاملي شمس الدين محمد بن مكي، تحقيق السيد عبد الهادي العليم، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1980، ص: 132

139 لمع الأدلة، لابن الأنباري ، ص: 141

140 الاقتراح، للسيوطي ، ص: 113

141 ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، يحيى الشاوي،ص : 97

142 شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي 9: 349.

143 شرح ألفية بن معطي، ابن جمعة الموصلي عبد العزيز القواسي، تحقيق علي موسى السوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1985، 2: 1038.

144 الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم (1)، 2: 300

145 الموفي في النحو الكوفي، الكنغداوي صدر الدين الاستانبولي، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ص: 118.

146 الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، المسألة رقم (40)، 1: 268- 303 .

147 مباحث في الفقه المقارن، فتحي الدريني، مؤسسة الرسالةن بيروت، ط1، 1992، ص: 351 .

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

نتائج البحث:

1/ تبين للباحثة تأثر النّحو العربي بعلمي الفلسفة والمنطق بصفة عامّة والأدلة الإجمالية بصفة خاصة وهذا من خلال المسوغات التي قدمها أي فريق من الفريقين.

2/ ظهر للباحثة أن استخدام الفريقين في تناولهم للأدلة الإجمالية واستخراجهم الشاهد من الأدلة الإجمالية في القرآن حيث ركزوا على بيان الأدلة الإجمالية دون الآخذ في الاعتبار أن هذا الدليل ربما يكون أكثر أهمية إذا استخدم في المعنى اللغوي أو علم المعاني أو بلاغة القرآن الكريم.

3/ يلاحظ المطلع على هذا البحث قلة المراجع خاصة في مجال أصول النحو وفروعه وأدلته، ممّا يتطلب المزيد من البحوث والدّراسة ليسهل على الدّارسين تحليلها واستنباطها.

4/ يلاحظ المطلع على هذا البحث بعض التعقيدات في ما ذهب إليه بعض النّحاة في استخراج الأدلة الإجمالية وهذا ما أدى إلى زهد كثير من الباحثين في الخوض في هذا الجانب في بحوثهم ودراساتهم.

5/ خرجت معظم الدراسات الحديثة أن أكثر الأدلة الإجمالية المختلف عليها عند القدماء وحضورًا في استعمالاتهم استصحاب الحال.

توصيات البحث:

1/ توصي الباحثة بمزيد من الاهتمام بدراسة الأدلة الإجمالية والفرعية في النّحو العربي قياسًا على الاهتمام بالأدلة الإجمالية والفرعية في الفقه الإسلامي الذي سهُل فهمه للدّارسين.

2/ توصي الباحثة إلى تتبع أثر المدارس الأخرى كالمدرسة الأندلسية والمدرسة البغدادية والمدرسة الشامية والمدرسة المصرية، في استخدام الأدلة الإجمالية والأدلة الفرعية.

3/ توصي الباحثة إلى دراسة العلاقة بين الأدلة الإجمالية في النّحو العربي والعلوم الأخرى.

4/ توصي الباحثة بإدراج أدلة النّحو الإجمالية ضمن المقررات الدراسية، ليسهل على الطلاب فهم هذه الأدلة في كافة المدارس النّحوية.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم:
2- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، دار الأنباري، بغداد، 1990م.
3- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، الجامعة الليبية، ليبيا، 1973م.
4- أصول النحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة،1978م.
5- أصول النحو العربي، تأليف سعيد الأفغانيّ، الناشر،، المكتب الإسلامي، 1407هـ / 1956م.
6- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، مطبعة مصطفى الحلبي البابي وأولاده، مصر، دار الثقافة، بيروت، 1951م.
7- الأخبار المروية في وضع العربية، في كتاب رسائل في الفقه واللغة، للسيوطي، تحقيق عبد الله الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1982م.
8- الأزهية في علم الحروف، تأليف علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، الناشر، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1413هـ - 1993م .
9- الأشباه والنظائر في النحو، للشيخ العلاّمة جلال الدين السيوطي 7، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 1404هـ – 1984م .
10- الإصباح في شرح الاقتراح، محمود فجال، دار القلم، دمشق ط1، 1989م .
11- الأصول في النحو، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج النّحويّ البغدادي، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت ط3، 1417هـ - 1996م.
12- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط10، 1992م.
13- الأغاني، للراغب الأصفهاني، مصر، 1383هـ- 1963م، تحقيق جماعة بإشراف محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتب.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

14- الإغراب في جدل الإعراب، لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1377هـ – 1957م.
15- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1954م.
16- الإيضاح في علل النحو، تأليف أبو القاسم الزَّجَّاجي، تحقيق مازن المبارك ، القاهرة 1960م.
17- التعريفات، للسيد الشريف الجرجاني، منشورات محمد علي بيضون، ط1، بيروت – لبنان.
18 التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري محب الدين، الناشر، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ / 1986م.
19- التهذيب الوسيط في النحو للصنعاني محمد بن علي بن يعيش، تحقيق فخر الدين حدادة، دار الجيل، بيروت ط1 ،1991م .
20- الحدود في النحو، للرماني، تحقيق مصطفى جواد ويوسف يعقوب، بغداد، 1969م.
21- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م .
22- الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1990م
23- الدراسات اللغوية عند العرب، د- محمد حسين آل ياسين منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان –ط1- 1400هـ 1980م.
24- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة،
25- الرماني النحوي، د. مازن المبارك-دار الكتاب البناني – بيروت -1974م.
26- ضحى الإسلام، تأليف أحمد أمين، الناشر، مؤسسة هنداوي، 1933م، 2012م.
27- القاموس المحيط، تأليف مجدّ الدّين محمّد ابن يعقوب الفيروز آبادي، المؤسّسة العربيّة للطّباعة والنشر بيروت ــ لبنان ط/2، 1952م.
28- القواعد والفوائد في الفقه والأصول العربية، للعاملي شمس الدين محمد بن مكي، تحقيق السيد عبد الهادي العليم، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1980م.
29- القياس في النحو، مني إلياس مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي على الفارسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1405هـ – 1985م.
30- الكتاب، لسيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، ط1.
31- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، تأليف الإمام الزمخشري، المتوفى سنة 538، مطبعة بولاق، 1316هـ.
32- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، مخطوط مصور على ميكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم (4902).
33- المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد إسماعيل، تحقيق محمد حسن آل يس، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1993م، مادة "جمع".
34- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، مصر، 1968م.
35- المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب عبد الله بن أحمد، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، 1972م .
36- المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، مطبعة مصر، 1380هـ 37- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط2، 1975م.
38- المعجم الوسيط، قام بإخراج هذه الطبعة د/ إبراهيم أنيس وآخرين عنى بطبعه ونشره حام دار إحياء التّراث الإسلاميّ، قطر، ط/2.
39- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بخير مرجان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط1، 1984م.
40- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، 1385هـ.
41- المقّرب تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، ابن عصفور، أبو الحسن على بن مؤمن، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد 1971م.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

42- الموفي في النحو الكوفي، الكنغداوي صدر الدين الاستانبولي، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق. .
43- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، مازن مبارك، دار الفكر، بيروت، ط2، 1974م.
44- النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيدة، المنشأة الشعبية، ليبيا، 1981م.
45- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك، تحقيق محمد الحجيري، دار فرانز شتايز، ألمانيا، طبع بيروت، ط2.
46- إملاء ما من به الرحمن من وجوه القراءات في جمع القرآن، تأليف أبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبريّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، 1406 هـ /1986م .
47- أنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1950 – 1973م.
48/ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبدالرحمن المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.
49- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي اليماني عبد اللطيف أبي بكر الشرحي، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987م.
50- تفسير الطّبريّ المسمّى جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمّد ابن جرير الطّبريّ، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان.
51- ثمار الصناعة في علم العربية، الدّنيوري الحسين بن موسى، تحقيق حنا جميل حداد، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ط1، 1994م .
52- حول الاحتجاج بالحديث النبوي دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2.
53 حجة القراءات للإمام الجليل أبي زرعة عبدالرّحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغانيّ، مؤسسة الرسالة ،ط2، 1399هـ / 1979م.
54- خزانة الأدب، للبغدادي، تحيق عبد السلام هارون، مصر، بولاق،1299هـ.
55- دراسات في كتاب سيبويه تأليف خديجة الحديثي، الناشر، دار التضامن، بغداد، ط1 1386هـ ـ 1967م.
56- ديوان زهير، شرح أبي العباس ثعلب، مصر، 1384هـ- 1964م.
57 سير أعلام النبلاء، تحقيق الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حققه د. بشار عواد وآخر، مؤسسة الرسالة.
58- شرح الرضي على الكافية، تصحيح يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، 1398هـ- 1978م.
59- شرح ألفية بن معطي، جمعة الموصلي عبد العزيز القواسمي، تحقيق علي موسى السوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1985م.
60- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، 1982م.
61- شرح اللمع لابن برهان العكبري عبد الواحد بن علي، تحقيق فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط1، 1984م.
62- شرح شافية بن الحاجب رضي الدين الاستراباذي النحوي، ، الناشر، دار الكتب العلمية،200م.
63- شرح المفصّل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبّي، القاهرة. ص61
64- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ طاهر بن أحمد، تحقيق خالد عبد الكريم، الكويت ،2: 1976م.
65- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق، صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ط1، 1982م .
66- ظاهرة الشذوذ النحوي، د. فتحي عبد الفتاح الدجني – وكالة المطبوعات- الكويت –ط1-1974م.
67- لحن العوام، تأليف محمد بن حسن بن مذحج الزبيدي أبوبكر، تحقيق رمضان عبد التواب، الناشر، مكتبة الخانجي، ط2 1420هـ ـ 2000م
68- لسان العرب، لابن منظور، القاهرة، 1280هـ. 69-
لمع الأدلة، لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971م.
70- مباحث في الفقه المقارن، فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1992م.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.94.2023.869
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (94) August 2023
العدد (94) أغسطس 2023

71- مجمع البيان في تفسير القرآن، تأليف الشّيخ أبي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت ـ لبنان ، 1414هـ ـ 1994م.
72- معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي بدمشق، 1376هـ- 1957م.
73- من تاريخ العربي، د. سعيد الأفغاني، مطبعة دار الفكر، دمشق سوريا، ط 1978م.
74- مناهج البحث عند مفكري الإسلام، علي سامي النّشار، دار المعارف، القاهرة 1978م.
75- موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون، خياط للنشر
76- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط2، 1984م.
77- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد طنطاوي، دار المعارف.
78- همع الهوامع من شرح جمع الجوامع، للإمام الحافظ السيوطي، عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعسان، ط1، 1327هـ.